هدر المال الثقافي في العراق.

أحمد الزبيدي.

 يتصور بورديو أن (رأس المال الثقافي يشتغل كعلاقة اجتماعية داخل نظام تداولي، يتضمن معرفة ثقافية متراكمة تمنح سلطة ومكانة ) تشتغل على نسق مؤسساتي يسعى إلى إضفاء ( الشرعية ) و ( الأصالة ) بدلا عن القيمية الجمالية . وأمر كهذا تقوده السلطة \_ حسب فوكو \_ بوصفها ذات علاقة تبادلية مع المعرفة، بحيث إن إنتاج المعرفة يفهم كتشابك مع أنظمة السلطة، أي أن المعرفة مكوّنة داخل سياق علاقات، وممارسات لتساهم السلطة لاحقا في تطوير وصقل وانتشار التقنيات الجديدة لها.

 ومن هذا المنطلق يتبلور النتاج المعرفي والثقافي في نسق خطابي، ينتج ويحدد مواضيع المعرفة بأسلوب واضح، وتتمثل فاعلية السلطة في قدرتها على تسويغ الخطاب الثقافي بما ينسجم مع توجهاتها وأهدافها؛ وعلى وفق ذلك لنتفحّص أسلوب السلطة العراقية في تعاملها مع الملف الثقافي في العراق، مع الإشارة إلى الاختلاف الكبير بين التصور الفلسفي للسلطة، برؤية تجريدية، والذي مر بعضه في مقدمة المقال وبين دلالة السلطة كحكومة وإدارة للبلد.. وكاتب السطور معني بالتصور الثاني لغياب المنهجية الفلسفية والمؤسساتية في العراق بما لا يتيح مجالا للجدل والنقد في ضوء التصور الفلسفي !.

 أعلنت رئاسة الوزراء العراقية عن دعمها للنشاطات الثقافية بأموال طائلة! من دون أن تعلن الرئاسة عن ( الخطة العلمية ) والمنهجية لكيفية استثمار الأموال استثمارا يحقق ( ربحا ) معرفيا أو فائدة ثقافية بمعنى لم نعرف ( السياسية الثقافية ) أو ( التخطيط الثقافي ) وكيفية صرف الأموال بما يتوازن مع رؤية ( الدولة ) وفلسفتها. وبالتالي فإن غياب ( الرؤية ) وعدم وضوح ( الهدف ) أدى إلى هدر مالي ناتج عن هدر ثقافي. فمثلا دعمت الحكومة مهرجان المربد\_ في العام الحالي\_ وانتهى بمعارك ( طائفية ) بين بعض الشعراء بسبب قصيدة أُوّلت على أنها تنتقص من الحشد الشعبي.. ثم أقيم بعدها مهرجان أبي تمام في الموصل وانتهى بتقاذف طائفي، أيضًا، وصل إلى المحاكم والقضاء.. والمعركة مستمرة و ( الشتائم ) تسيل . ولم نعرف ما القصائد التي ألقيت وما البحوث التي شاركت؟. وأنا قد شاركت ببحث نقدي في مهرجان المربد وكنت أعددته على حسب أعراف ( النشر ) وكنت أتصور أن البحوث والمشاركات النقدية ستكون بين دفّتي كتاب، يطلع عليه الآخرون، ويصبح تأريخا دالا على فعاليات المهرجان. ثم تبين لي أنها ( لن تنشر !!) إذن لماذا الدراسات أصلا إذا كانت النية مبيته بعدم النشر؟ ولماذا لم تراقب اللجان المختصة هذا الهدر؟ فقد دعي الناقد وكلف ( الحكومة ) النقل والسكن بأفخم الفنادق وإذا به يجلس لعشر دقائق ويتحدث كما يتحدث العشاق؟! أيعقل أن أغدق بالأموال الكبيرة من دون أن أعرف نتائج صرفها ؟ ما القيمة الثقافية والمعرفية وراء هذه ( الشفاهيات ) البدوية ؟ والسؤال الأهم ما الحاجة الملحة التي تدعو إلى تبذير كل هذه الأموال على مهرجانات ينتهي أثرها مع إطفاء المايكرفون على المنصة . أليس الأولى أن تحدد سياسة الدولة ومن ثم تحدد الرؤية الثقافية التي تدعمها الحكومة ، وتكون هذه الرؤية منسجمة مع فلسفة الدولة؟

 لا شك في أن الفراغ المؤسساتي الثقافي كبير جدا و ( متصحّر )! من حيث الإمكانات المادية والإدارية أو من حيث الرؤى والخطط الاستراتيجية ومن ثم غياب التخطيط والتنظير وغياب رسم الموازنة الثقافية، فليس لدينا دور نشر تضاهي الهيئة المصرية العامة للكتاب ولا يمكن المقارنة بين نتاج المركز القومي للترجمة ودار المأمون؛ ليس لدينا مسارح غير التي بنيت في النظام الدكتاتوري، والتي كانت منبرًا إشهاريًا للسلطة. والقوانين السلطوية ما زالت قيدا وعائقا أمام نشر الكتاب وتوزيعه وتصديره، ولم تسع الحكومات المتعاقبة إلى إلغاء القوانين التي تخص الثقافة والطباعة، وهي الصادرة عن مجلس قيادة الثورة أيام الحكم البعثي.. باختصار : أيمكن أن يدلني أحد على صرح ثقافي مهم بنته الحكومات المتعاقبة بعد الاحتلال ؟

 ولا أدري إن كانت الحكومات المتعاقبة، بعد الاحتلال، تعني هذه السياسة العبثية ؟ فهي من نتاج نسق قبلي وبدوي قديم يسعى إلى التقرب من ( الحطيئة ) كي لا يهجوه؛ وإنها سياسة ( الخليفة ) الذي يقطع ( لسان الثقافة ) بالمال .. لنتذكر كيف كان النظام الدكتاتوري يغدق بالأموال الهائلة والتبذيرية على ( الثقافة ) أيام الحرب العراقية الإيرانية بما يتماشى مع حربه حتى حوّل المثقف العراقي الحرب لـ( نزهة إلى الجنة ) وكيف أصبح الأديب المثقف العراق قادرا على ( تصدير ) ثقافة الدولة إلى المحيط العربي ؛وحين انتهت الحرب وبدأ الحصار ما عاد الدكتاتور بحاجة إلى دعم الثقافة واكتفى بسد رمق ( اللسان ) فيلتقي بين الحين والآخر بالشاعر والناقد والعالم والأستاذ ويبارك زيارتهم بحزمة من النقود يضمن بها مدحهم له ولا ينتظر منهم ( خطابا جماليا ) ولا ( رؤية معرفية ) لخارج الحدود لأن المثقف العربي قد ضمن معرفته بكذبة العروبة عند القائد .. فصار الدعم محليا بنقود مطبوعة؛ لا خير فيها ولا ثراء يرتجى منها .وتشبه تماما الخطاب الثقافي ( المحلي ) .

يتأتى دعم الثقافة من خلال إنقاذ ملف الطاقة، والاهتمام بالتعليم، وبناء المستشفيات، ورصانة المؤسسات، وفرض القانون حتى لا يلتفت المواطن إلى الوراء خوفا من رصاصة طائشة وأن يكون الحكم بيد نظام الدولة وليس بيد الأحزاب فهذا هو الدعم الرئيس لـلمثقف وهذا هو البناء الرصين للثقافة العليا أو السنية القادرة على خلق خطاب معرفي واضح يجسد هوية الدولة وفلسفتها على وفق مرجعياتها المختلفة .

ونصيحة لوجه العراق لولي أمر المثقفين لا تجعل أموالك مغلولة إلى جيبك ولا تبسطها كل البسط ولكن اجعل رؤيتك واضحة وعاملة لأجل ( الدولة ) وليس لأجل الـ ( عفية ) .